

الى الولاية لالي الاحاد الثانية ان تكون رهنه وصاحبها
مباشرة المجلس الحريد وامساكه العود والخير فابطال
هذه المعصية واجب بكل ما يمكن مالم يقد الى المعصية
الحش منها او مثلها وذلك بينك للاحاد والرعية
الثالثة ان يكون المنكر متوقفا كما الذي يستعد لكس
الجلس وتزيبه وجميع الرياحي لشرب الخمر وبعد
لم يحضر الخمر فهدا مستكره فيه اذ يعوق عنه عائق
فلا يثبت للاحاد سلطة على العازم على الشرب الا
بطريق الوعظ والنصح فاما بالتعنيف والضرب فلا
يجوز للاحاد ولا للسلطان الا اذا كانت ذلك المعصية
علمت منه باعداه المستقره وقد تقدم على السبب
الذي ايد ولم يبق لمصولى المعصية الا ما ليس له الا
نتظار وذلك كوقوف الاحداث على ابواب حجاج النساء
للنظر اليهن عند الدخول والخروج فانهم وان لم
يضيقوا الطريق لسعدته فيجوز عليهم باقائهم من
الموضع ومنعهم من الوق بالتعنيف والضرب وان
تتحقق هذا اذا جئت عنه يرجع الى ان هذا الوقوف
في نفس معصية وان كان مقصدا العاصي وراه كماله
الخلوع في نفس المعصية لانها مظنة وقوع المعصية

وتخصيل

وتخصيل مظنة المعصية ومعصية ونفى المظنة ما
يتعرض للاعتناء بها الوقوع المعصية غالباً بحيث
لا يقدر على الاعتناء عنها فاذا هو على التحقيق
حسبة على معصية رهنه لا على معصية منظر
الركن الثاني الحسبة ما فيه الحسبه هو كل منكر هو
في الحال ظاهر للمختب بغير تجسس معلوم كونه منكر
بغير اجتهاد فهذه اربعة شروط فلا يفتحن عنها
الشرط الاول كونه منكر ونفى به ان يكون محذره
الوقوع في الشرع وعدلنا من لفظ المعصية الى
هذا لان المنكر اعلم من المعصية اذ من رأى صبيحاً
او مجنوناً شرب الخمر فعليه ان يرفق صم ويمنعه
وكذا ان رأى مجنوناً يرفق بمجنونه او فهمه فعليه
ان يمنعه منه وليس ذلك لتفاحش صورة الفعل
وظهوره بين الناس بل لوصا كى هذا المنكر في
الخلوع وجب المنع منه وهذا الاسم معصية
في حق المجنون اذ معصية لا عاصي بها مجال
فلفظ المنكر اذ عليه واعم من لفظ المعصية
وقد ادرجنا في عموم هذه الصغيره والكبيره
فلا تختص الحسبة بالكبيره بل لو كشف العورة في